Annahar Research & Creativity

اتفاق 17 أيار

بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983

الجزء الأول

لوسيان شهوان

كثيرًا ما يمنحنا التاريخ وهم المعرفة الكاملة، فنعتقد أن امتلاكنا نتائج الأحداث يكفي لفهم أسبابها كما عاشها أصحابها. لكن من يعيش الحدث يراه من داخل الضباب، فيما يراه من يأتي بعده من فوق الخريطة. لذلك، لا تُفهم المحطّات الكبرى من خلال نتائجها فقط، بل أيضًا من خلال العودة إلى لحظة القرار نفسها، وإلى المخاوف والضغوط والرهانات التي حكمت صانعيها.

ومن هنا تكتسب المذكرات والشهادات أهميّتها، لأنها تنقلنا من "تاريخ النتائج" إلى "تاريخ القرار". فهي لا تروي فقط ماذا حدث، بل كيف فكّر الفاعلون السياسيون، وكيف قرأوا ميزان القوى، وما الذي اعتبروه ممكنًا أو مستحيلًا في تلك اللحظة. ومع أن هذه الروايات تبقى نصوصًا بشرية قد تختلط فيها الذاكرة بالتبرير أو إعادة صوغ الماضي، فإنها تظلّ ضرورية لفهم مناخ المرحلة من الداخل.

اليوم، ومع دخول لبنان مجددًا مسار مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، تعود تجربة اتفاق 17 أيار/مايو 1983 إلى الواجهة بوصفها واحدة من أكثر المحطّات حساسية في تاريخه الحديث. فذلك الاتفاق لم يتحوّل فقط إلى فصل من الصراع العربي-الإسرائيلي، بل إلى مادة انفجار داخلي وصراع إقليمي ودولي فوق الساحة اللبنانية.

ومن خلال العودة إلى مذكرات بعض شخصيات تلك المرحلة وشهاداتها، من أمين الجميل وجورج شولتز وموريس درايبر وديفيد كيمحي إلى فاروق الشرع ونبيه بري، نحاول قراءة بعض ما كُتب وقيل عن الاتفاق، والمفاوضات التي سبقته، والرهانات التي أحاطت به، والأسباب التي قادت إلى سقوطه. فالغاية ليست إعادة فتح الماضي بقدر ما هي محاولة لفهم الحاضر، لأن لبنان، كلما دخل تحديات مشابهة، يجد نفسه مضطرًا إلى إعادة قراءة تاريخه بعين نقدية وعميقة.

أمين الجميل

في كتابه "الرئاسة المقاومة"، يقدّم رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك أمين الجميل روايةً تفصيلية لاتفاق 17 أيار 1983، ليس بوصفه مجرّد اتفاق سياسي بين لبنان وإسرائيل، بل باعتباره معركة سيادة خاضها لبنان وسط شبكة معقّدة من الضغوط الإسرائيلية والسورية والأميركية والإقليمية. ويظهر الاتفاق في المذكرات كمسار تفاوضي شاق حاولت الدولة اللبنانية من خلاله استعادة قرارها الوطني وإنهاء الاحتلالات المتعدّدة، قبل أن يتحوّل الاتفاق نفسه إلى ساحة صراع إقليمي انتهى بإسقاطه.

هدف "الرئيس"

ينطلق الجميل في روايته من تأكيد أن هدفه الأساسي بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 لم يكن عقد سلام مع إسرائيل، بل تأمين خروج جميع القوّات الأجنبية من لبنان: الإسرائيلية والسورية والفلسطينية، ضمن مسار متزامن يحفظ السيادة اللبنانية ويمنع أي طرف من استخدام وجود طرف آخر ذريعة للبقاء. ولهذا وضع ثلاثة ثوابت للمفاوضات: الحفاظ على التوافق الوطني الداخلي، التمسّك الكامل بالسيادة اللبنانية، وعدم التفريط بالهويّة العربية للبنان.

لكن هذه الرؤية اصطدمت سريعاً بما يسميه الجميل "الخيار الإسرائيلي". فإسرائيل، بقيادة حكومة مناحيم بيغن ووزير الدفاع أرييل شارون، لم تكن تريد مجرد ترتيبات أمنية تؤدي إلى الانسحاب، بل سعت إلى انتزاع مكاسب سياسية واستراتيجية واسعة. فقد طالبت بمعاهدة سلام شاملة، واعتراف سياسي متبادل، ومفاوضات على مستوى وزاري تُعقد بالتناوب بين القدس وبيروت، إضافة إلى فتح الباب أمام أشكال من التطبيع تشمل حركة البضائع والأشخاص والاتصالات.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

ويؤكد الجميل أن لبنان رفض هذه الأطروحات بالكامل، معتبراً أن أي اتفاق يجب أن يبقى ضمن إطار إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة، لا تحويل لبنان إلى أول دولة عربية تدخل في تسوية منفردة بعد مصر.

"وثيقة شارون"

وفي سياق المفاوضات، يروي الجميل واحدة من أبرز محطات الضغط الإسرائيلي، والمتمثلة بما عُرف بـ "وثيقة شارون". ففي كانون الأول/ديسمبر 1982، حاول شارون الإيحاء بوجود تفاهمات سريّة مع شخصيات لبنانية تتضمن تنازلات سيادية لمصلحة إسرائيل. ويصف الجميل هذه الخطوة بأنها "مناورة مكشوفة" هدفت إلى ابتزاز الدولة اللبنانية وتشويه صورتها عربياً، كما تسببت بإرباك، حتى لدى الوسطاء الأميركيين أنفسهم، وخصوصاً المبعوث الأميركي فيليب حبيب والدبلوماسي موريس درايبر.

قصة الرسالة

غير أن العقدة الأخطر، بحسب المذكرات، تمثلت في مبدأ "الانسحاب المتزامن" أو ما عُرف بصيغة LIFO، أي "آخر الداخلين أول الخارجين". فقد أصرّت إسرائيل على ربط انسحابها بانسحاب القوّات السورية والفلسطينية، ما جعل القرار اللبناني عملياً رهينة للموقف السوري. ويكشف الجميل أن لبنان اكتشف لاحقاً وجود "رسالة جانبية" سرية بين واشنطن وتل أبيب تمنح إسرائيل حق تأجيل انسحابها إذا لم تنسحب القوّات السورية. ويرى أن هذه الرسالة شكّلت "طعنة" للاتفاق، لأنها جعلت تنفيذه مرتبطاً بإرادة دمشق، ومنحت سوريا عملياً حق النقض على الانسحاب الإسرائيلي. ومن هنا اعتبر الجميل أن الاتفاق "وُلد ميتاً"، لأن الدولة اللبنانية لم تعد تملك القدرة الفعلية على فرض تنفيذه.

سوريا والاتفاق

في المقابل، يخصص الجميل مساحة واسعة لوصف الرفض السوري للاتفاق. ففي لقاءات وزير الخارجية اللبناني آنذاك إيلي سالم مع نائب الرئيس السوري ووزير الخارجية عبد الحليم خدام، أبلغت دمشق لبنان بشكل واضح أن الاتفاق "غير مقبول شكلاً ومضموناً"، وأنه يشكل تهديداً للأمن السوري ولموقع سوريا في لبنان. وبحسب الرواية، لم يقتصر الأمر على الرفض السياسي، بل ترافق مع تحريك الحلفاء اللبنانيين وتصعيد ميداني واسع لإسقاط الاتفاق بالقوّة. كما يشير الجميل إلى دخول الاتحاد السوفياتي على خط المواجهة، عبر دعم الموقف السوري واعتبار المسعى الأميركي محاولة لإعادة رسم توازنات المنطقة على حساب النفوذ السوفياتي.

حرب الجبل

ومن أكثر المحطّات حساسية في المذكرات، رواية الجميل لما جرى في الجبل عام 1983. فهو يعتبر أن إسرائيل تعمّدت الانسحاب المفاجئ من الشوف وعاليه من دون تنسيق فعلي مع الجيش اللبناني، بهدف إشعال صراع داخلي بين الدروز والمسيحيين. ويرى أن هذا الانسحاب لم يكن مجرد خطوة عسكرية، بل جزء من استراتيجية تهدف إلى إضعاف الدولة اللبنانية وإظهار الجيش اللبناني بمظهر العاجز عن ضبط البلاد. وإلى جانب المخطط الإسرائيلي، يوثق الجميل كيف استغلّت سوريا وحلفاؤها هذا الفراغ الأمني لشنّ هجمات عسكريّة واسعة تهدف إلى محاصرة السلطة المركزية وإسقاط الاتفاق بالقوّة. وهكذا اندلعت "حرب الجبل" التي تحوّلت إلى واحدة من أكثر مراحل الحرب اللبنانية دموية، مع ما رافقها من تهجير ومجازر وانهيار إضافي لمؤسسات الدولة.

الدور السعودي

وفي خضم هذا الانهيار، برز الدور السعودي عبر الأمير بندر بن سلطان الذي قاد جهود وساطة مكثفة لمحاولة احتواء الانفجار اللبناني وإيجاد تسوية توقف القتال. ويشير الجميل إلى أن السعودية حاولت تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة إطلاق الحوار الوطني، لكنها اصطدمت بإصرار سوريا وحلفائها على شرط أساسي: إلغاء اتفاق 17 أيار بالكامل قبل أي تسوية سياسية. كما يروي أن بعض الأطروحات السورية كانت تهدف إلى تجريد الدولة اللبنانية من سلطتها الفعلية في مناطق الجبل وتحويل الجيش إلى مجرّد قوّة مراقبة.

"6 شباط"

تومع تصاعد الضغوط، دخل الاتفاق مرحلة الاحتضار النهائي. فقد جاءت حركة "6 شباط" عام 1984 لتكشف حجم الانقسام داخل الدولة والجيش، في وقت كانت الولايات المتحدة تتراجع تدريجياً عن التزامها اللبناني بعد تفجير مقر المارينز في بيروت وقرار سحب قوّاتها. وبالنسبة إلى الجميل، فإن غياب الضمانات الدولية، وتفكك الوضع الداخلي، وتحوّل الاتفاق إلى عنصر تفجير داخلي، جعلت الاستمرار به تهديداً لوحدة لبنان نفسها

هكذا انتهى اتفاق 17 أيار رسمياً بإلغائه في آذار/ مارس 1984، في خطوة اعتبرها الجميل محاولة لفتح الباب أمام مسار جديد من المصالحة الوطنية عبر مؤتمري جنيف ولوزان. لكن المذكرات تقدّم الاتفاق أيضاً كواحد من أكثر الأمثلة وضوحاً على تعقيدات النظام اللبناني وتشابك الصراعات الإقليمية فوق أرضه، إذ لم يكن مصير الاتفاق يُحدد فقط في بيروت، بل أيضاً في دمشق وتل أبيب وواشنطن وموسكو.

جورج شولتز وموريس درايبر

تستند هذه الفقرة إلى تقاطع مجموعة من المصادر، وفي مقدمتها مذكّرات وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز Turmoil and Triumph، والتي تقدّم الرؤية الاستراتيجية من قمّة الهرم الدبلوماسي. كما تعتمد بشكل جوهري على التاريخ الشفهي للموفد الأميركي الخاص آنذاك السفير موريس درايبر، والذي يوثّق التفاصيل الميدانية والتعقيدات التفاوضية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، تمّت الاستعانة بدراسات تحليلية حديثة من المصادر المفتوحة تناولت "البنية الدبلوماسية" لاتفاق 17 أيار، ونظريات الاخفاق الاستراتيجي، ما يسمح بفهم التباين بين النظرية السياسية والواقع الميداني الذي أدى في النهاية إلى ما يُعرف بـ"الفشل المثالي."

في حلبة الحرب الباردة

عندما تسلّم جورج شولتز حقيبة الخارجية في تموز/ يوليو 1982، كان يحمل خلفية أكاديمية واقتصادية متجذّرة في فلسفة "المحكّم العمالي". تعامل شولتز مع الأزمة اللبنانية بذهنية "العملية"، مؤمنًا بأن النزاعات، مهما بلغت تعقيداتها، يمكن فكّ شفراتها عبر مفاوضات عقلانية تؤدي إلى التزامات تعاقدية واضحة. بالنسبة إلى شولتز، لم يكن اتفاق 17 أيار مجرد ترتيب أمني، بل كان مشروعًا جيوسياسيًا طموحًا يهدف إلى دمج لبنان في منظومة "كامب ديفيد" الإقليمية، وإخراجه من فلك النفوذ السوري-السوفياتي.

شولتز كان يرى في الاتفاق فرصة تاريخية لتقليص نفوذ موسكو في المنطقة عبر تعزيز سلطة الدولة اللبنانية المركزية. إلا أن هذه الرؤية كانت تفترض وجود شريك لبناني قادر على التنفيذ، وهو افتراض اصطدم لاحقًا بهشاشة بنية الدولة التي كانت تعيش تحت ضغط الاحتلالات وتفتقر إلى الإجماع الوطني الضروري لحماية مثل هذا الاتفاق الجذري.

موريس درايبر: الاشتباك مع الواقع

على المقلب الآخر، كان موريس درايبر يعيش الواقع اللبناني في تفاصيله، حيث أدار أكثر من 35 جلسة ماراتونية تنقّلت بين خلدة وكريات شمونة. وتكشف شهادات درايبر الشفهية عن وعي مبكر بالفجوة العميقة بين "النصوص القانونية المتطوّرة" و"الواقع العملي الخامل".

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

فبينما كان شولتز يصوغ الاستراتيجيات الكبرى، كان درايبر يواجه التشدّد الإسرائيلي المستند إلى تفوّق عسكريّ من جهة، ودولة لبنانية منقسمة عاجزة عن بسط سيادتها الفعلية من جهة أخرى

سجّل درايبر امتعاضه من أساليب التضليل والضغط التي مارستها أطراف ميدانية، لدرجة وصفه لاحقًا للاتفاق بأنه كان "متطورًا قانونيًا ولكنه وُلد ميتًا" بسبب تجاهل موازين القوى على الأرض. لقد أدرك درايبر أن الدبلوماسية الأميركية كانت تحاول فرض نظام "مصطنع" على بيئة سياسية غير مستقرّة وقابلة للانفجار في أي لحظة.

الخلل القاتل

أجمع المحلّلون الذين استندوا إلى مذكّرات شولتز والوثائق الملحقة بها على أن الفجوة في الاتفاق لم تكن في بنوده المعلنة، بل في "الرسالة الجانبية السريّة" التي قدّمتها واشنطن لتطمئن إسرائيل. في هذه الرسالة، تعهّدت الولايات المتحدة بربط الانسحاب الإسرائيلي بانسحاب القوّات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية

هذا الالتزام الأميركي المكتوب منح الرئيس السوري حافظ الأسد حق نقض فعليًا "فيتو"؛ فبمجرّد رفض دمشق للانسحاب، أصبح بقاء إسرائيل في لبنان بالنسبة لها ضروريًّا، بموجب التعهد الأميركي لإسرائيل. واعترف شولتز في مذكّراته لاحقًّا بأن هذا الربط كان خطأً جعل الاتفاق رهينة بيد طرف ثالث، لم يكن ممثلًا على طاولة المفاوضات، لكنه كان يملك القدرة الكاملة على التعطيل الميداني.

لحظة الانهيار

انتهت تجربة شولتز ودرايبر في آذار 1984، عندما أُعلن عن إلغاء الاتفاق رسميًا تحت ضغوط الانهيار الأمني الداخلي والرفض الإقليمي الصارم. وصف درايبر هذه النهاية بـ"الفشل المثالي"، في إشارة إلى أن الاتفاق فشل تمامًا في تحقيق أهدافه رغم كماله القانوني.

لقد أثبتت بعض الدراسات التحليلية لهذه التجربة أن الخطأ البنيوي الذي وقع فيه المهندسون الأميركيون تمثّل في محاولة "تنظيم السيادة من الخارج" عبر نصوص قانونية لم تقرأ بدقّة الجغرافيا السياسية وتوازنات القوى الإقليمية. وبينما غادر شولتز الساحة بخيبة أمل عبّر عنها في مذكّراته، ظلّت شهادات درايبر وبعض ما كُتب عنها شاهدًا على مرحلة حاولت فيها واشنطن فرض "عملية عقلانية" على واقع "غير عقلاني"، غذّاه الضغط الميداني الذي مارسته سوريا وحلفاؤها اللبنانيون من ميليشيات وشخصيات سياسية كانت تعارض الاتفاق تلبية لمطالب الأسد. مع العلم أن الولايات المتحدة حاولت بجدّية كبيرة لعب دور الضامن والشريك الأساسي في مسار اتفاق 17 أيار، إذ اعتبرت إدارة الرئيس الأميركي آنذاك رونالد ريغان أن الاتفاق كان ليشكّل مدخلًا لاستعادة سيادة لبنان واستقراره.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

ديفيد كيمحي

يروي المفاوض الإسرائيلي ديفيد كيمحي في مذكّراته "الخيار الأخير" تفاصيل المرحلة التي قادت إلى اتفاق 17 أيار 1983 بوصفها واحدة من أكثر المحطات حساسية في تاريخ العلاقة بين إسرائيل ولبنان، ويقدّمها من زاوية رجل كان حاضرًا في قلب القرار السياسي والأمني الإسرائيلي خلال تلك المرحلة. فكيمحي، الذي شغل مواقع متقدّمة في الموساد ثم أصبح مديرًا عامًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يكتب عن لبنان باعتباره ساحة اعتقدت إسرائيل أنها قد تتحوّل، بعد حرب 1982، إلى بداية واقع إقليمي جديد.

النظرة الى لبنان

ويشير كيمحي إلى أن إسرائيل، منذ منتصف السبعينات، بدأت تنظر إلى لبنان بوصفه مختلفًا عن بقية الدول العربية المحيطة بها. فالحرب اللبنانية، والانقسامات الداخلية، ووجود قوى لبنانية رأت في الوجود الفلسطيني المسلّح خطرًا على الكيان اللبناني، دفعت الإسرائيليين إلى الاعتقاد بإمكان قيام علاقة مختلفة مع جزء من اللبنانيين. ومن هنا بدأت الاتصالات السياسية والأمنية التي تطوّرت تدريجيًا خلال سنوات الحرب.

وبحسب روايته، فإن الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان شكّل العامل الأساسي الذي دفع إسرائيل إلى التدخل بصورة أوسع. فهو يصف كيف تحوّل الجنوب اللبناني، بنظر الإسرائيليين، إلى قاعدة عسكرية مفتوحة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكيف أصبحت العمليات عبر الحدود عنصرًا دائمًا في التفكير الأمني الإسرائيلي. ويقول إن القيادة الإسرائيلية اقتنعت مع الوقت بأن الحلّ لم يعد يقتصر على الردود العسكرية المحدودة، بل يحتاج إلى تغيير أوسع في الواقع اللبناني نفسه.

1982

ويقول كيمحي إن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 لم يكن يُنظر إليه داخل إسرائيل فقط كعملية لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، بل كخطوة يمكن أن تؤدي إلى إعادة ترتيب الوضع اللبناني سياسيًا وأمنيًا. ويشير إلى أن القيادة الإسرائيلية اعتبرت أن خروج منظمة التحرير من لبنان سيمنح الدولة اللبنانية فرصة لاستعادة سيادتها، كما سيتيح لإسرائيل التوصل إلى ترتيبات أمنية تمنع عودة التهديدات عبر الحدود الشمالية.

لكن اغتيال بشير الجميّل، بحسب كيمحي، شكّل نقطة تحوّل أساسية، ويقول إن إسرائيل وجدت نفسها أمام واقع لبناني أكثر تعقيدًا مما كانت تتوقع، خصوصًا مع وصول أمين الجميّل إلى الرئاسة.

ويصف كيمحي الرئيس أمين الجميّل بأنه كان أكثر حذرًا في تعاطيه مع إسرائيل، وأكثر إدراكًا لحساسية التوازنات الداخلية اللبنانية والعلاقات العربية. ويشير إلى أن إسرائيل كانت ترغب في انتقال سريع نحو ترتيبات سياسية واضحة، بينما كان أمين يحاول المناورة بين الضغوط الأميركية، والوجود الإسرائيلي، والنفوذ السوري، والانقسام اللبناني الداخلي.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

داخل "الاتفاق"

وفي روايته للمفاوضات التي قادت إلى اتفاق 17 أيار، يوضح كيمحي أن الولايات المتحدة لعبت دورًا أساسيًا في تقريب وجهات النظر بين لبنان وإسرائيل. ويقول إن إدارة الرئيس رونالد ريغان اعتبرت أن الاتفاق قد يشكل مدخلًا لاستقرار لبنان وإنهاء حالة الحرب على الحدود الشمالية لإسرائيل. كما يشير إلى أن الأميركيين مارسوا ضغوطًا على الطرفين اللبناني والإسرائيلي للوصول إلى صيغة مقبولة.

ويؤكد كيمحي أن إسرائيل لم تكن تنظر إلى الاتفاق بوصفه معاهدة سلام كاملة على غرار اتفاق كامب ديفيد مع مصر، بل كصيغة سياسية – أمنية تؤسس لعلاقة جديدة مع لبنان. ولهذا السبب، تضمّن الاتفاق ترتيبات تتعلّق بالانسحاب الإسرائيلي، وآليات أمنية، ولجان تنسيق، وضمانات أميركية، من دون الذهاب إلى إعلان سلام مباشر بالشكل التقليدي.

لكن كيمحي يروي أيضًا أن المفاوضات كانت شديدة التعقيد بسبب الوضع اللبناني الداخلي والموقف السوري. فهو يشير إلى أن سوريا اعتبرت الاتفاق تهديدًا مباشرًا لنفوذها في لبنان، وتعاملت معه كجزء من مشروع أميركي-إسرائيلي لإخراج لبنان من الفلك السوري. ويصف كيف عملت دمشق، عبر حلفائها اللبنانيين وعبر وجودها العسكري والسياسي، على منع تثبيت الاتفاق.

كما يلفت إلى أن إسرائيل كانت تعتقد أن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت سيؤدي إلى قيام إجماع لبناني أوسع حول الدولة اللبنانية الجديدة، لكن الواقع جاء مختلفًا. فمع استمرار الوجود الإسرائيلي داخل لبنان، بدأ جزء من اللبنانيين ينظر إلى إسرائيل نفسها كعامل أزمة إضافي، وازدادت المعارضة الداخلية للاتفاق.

المصاعب

ويشير كيمحي إلى أن إسرائيل اكتشفت تدريجيًا مدى تعقيد النظام اللبناني، وأن الدولة اللبنانية لم تكن تملك القدرة على فرض قرارات استراتيجية كبرى في ظل الانقسامات الداخلية والضغوط الإقليمية. كما يلمّح إلى وجود تباينات داخل إسرائيل نفسها حول مستقبل الحرب في لبنان، إذ اعتبر بعض المسؤولين أن إخراج منظمة التحرير الفلسطينية كان كافيًا، بينما رأى آخرون، وفي مقدّمهم أرييل شارون، أن الفرصة لا تزال قائمة لإحداث تغيير سياسي أوسع.

وفي حديثه عن سقوط الاتفاق عام 1984، يصف كيمحي ذلك بوصفه نهاية مشروع سياسي كامل، لا مجرد سقوط اتفاق. ويشير إلى أن إسرائيل نجحت عسكريًا في الوصول إلى بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها لم تتمكن من تحويل هذا الإنجاز العسكري إلى واقع سياسي مستقرّ داخل لبنان.

وفي نهاية روايته، يبدو كيمحي وكأنه يقدّم مراجعة لتلك المرحلة، إذ يوضح أن لبنان كان أكثر تعقيدًا مما تصوّرته إسرائيل، وأن التوازنات الداخلية والإقليمية جعلت من الصعب فرض تغيير جذري بالقوة العسكرية وحدها. وبحسب ما تعكسه المذكرات، فإن اتفاق 17 أيار بقي، بالنسبة إلى الإسرائيليين، محاولة لإعادة رسم العلاقة مع لبنان بعد حرب 1982، لكنه تحوّل في النهاية إلى مثال على حدود القوّة العسكرية عندما تصطدم بواقع سياسي واجتماعي وإقليمي شديد التعقيد.

فاروق الشرع

تُقدّم مذكّرات وزير الدولة للشؤون الخارجية السورية آنذاك فاروق الشرع، "الرواية المفقودة"، سرديّته الكاملة حول اتفاق 17 ايار، ولا تكتفي بعرض نصّه، بل تغوص في كواليس صوغه، وسياقه الإقليمي، وأدوات إسقاطه، وصولاً إلى لحظة إلغائه وما ترتّب عليها.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

من "ثمرة الاجتياح" إلى لحظة السقوط

لم يكن اتفاق 17 أيار كما يقدّمه الشرع، مجرّد تفاهم سياسي بين لبنان وإسرائيل، بل نتيجة مباشرة لمسار عسكريّ وسياسيّ بدأ مع اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982 وحصار بيروت. لذلك، يصفه بأنه "ثمرة يانعة" لذلك الاجتياح، أي أنه ترجمة سياسية لموازين القوى التي فرضتها الحرب.

منذ اللحظة الأولى، قرأ الرئيس السوري حافظ الأسد الاتفاق باعتباره "اتفاق الإذعان"، معتبراً أنه لا يؤسس لسلام متكافئ، بل يكرّس واقعاً يجعل لبنان أقرب إلى "محمية إسرائيلية"، عبر تحويل المكاسب العسكرية الإسرائيلية إلى ترتيبات سياسية وأمنية دائمة.

جوهر "الاتفاق"

بحسب الشرع، فإن نص الاتفاق لم يُبنَ على مفهوم السيادة اللبنانية، بل على مقاربة أمنية أحادية، إذ أنه لم يرد في النص تأكيد صريح لاستقلال لبنان أو سيادته. كما ركّز الاتفاق على ترتيبات أمنية تمنح إسرائيل حقّ منع أي عمل مقاوم ضدها، وأتاح لها الاحتفاظ بشريط حدودي داخل الأراضي اللبنانية.

ضمّن الاتفاق، وفق أتى في المذكرات، بنداً سرياً وافق عليه الجانبان اللبناني والإسرائيلي، يتيح لإسرائيل استطلاع الأجواء اللبنانية بشكل دائم لمنع أي هجوم مفاجئ، وهو ما مارسته فعلياً حتى خارج أي نص معلن. بهذا المعنى، لم يكن الاتفاق، في الرؤية السورية، اتفاق انسحاب بقدر ما كان إعادة تنظيم للاحتلال بأدوات سياسية.

الأسد و شولتز

بلغت المواجهة ذروتها في اللقاء بين الأسد ووزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في 7 أيار 1983 في دمشق. قبل ذلك، كان الأسد قد وجّه تحذيراً واضحاً إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل في نيسان/ أبريل 1983، مفاده أن أي مكسب يمنحه الاتفاق لإسرائيل سيشكّل تهديداً مباشراً لسوريا، وأن القوات السورية ستبقى في لبنان حتى إسقاط هذه المكاسب.

في دمشق، حاول شولتز إقناع الأسد بأن إسرائيل لن تبقى طويلاً في لبنان، وأن 90% من اللبنانيين يؤيدون الاتفاق. لكن الرد السوري كان حاسماً بأن "الاتفاق يمسّ استقلال لبنان وسوريا معاً"، ويجب أن تنسحب إسرائيل من دون شروط. وعندما لوّح شولتز بالقوّة، مذكّراً بأن سوريا محاطة بإسرائيل والولايات المتحدة، جاء الرد الهادئ من الأسد: لن نوافق على هذا الاتفاق أبداً.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

المعركة الدبلوماسية

لم تقتصر المواجهة على دمشق، بل أطلق الأسد حملة دبلوماسية واسعة. وكتب رسالة مطوّلة من 15 صفحة إلى الملوك والرؤساء العرب، شرح فيها مخاطر الاتفاق على "الأمن القومي العربي". قارن بين الحالة اللبنانية والحالة المصرية بعد اتفاقية "كامب ديفيد"، معتبراً أن "جسد مصر" كان أكثر مناعة، بينما لبنان كان ضعيفاً أمام هذا النوع من الاتفاقات.

في موازاة ذلك، شارك الشرع في ندوة دولية حيث واجه شخصيات أميركية بارزة مثل فيليب حبيب وجيرالد فورد. وشدّد هناك على أن الوجود السوري في لبنان شرعي بينما الوجود الإسرائيلي غير شرعي، وأن سوريا ترفض أي انسحاب مشروط بقبول الاتفاق.

أدوات إسقاط "الاتفاق"

اعتمدت سوريا، وفق المذكرات، استراتيجية متعدّدة الأبعاد لإسقاط الاتفاق، تبدأ بدعم المعارضة اللبنانية آنذاك. وساهمت في تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني" بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية، الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، ورئيس الحكومة السابق رشيد كرامي. وكان هدفها إسقاط الاتفاق سياسياً من الداخل اللبناني.

أعلنت سوريا بوضوح أنها لن تنسحب من لبنان طالما الاتفاق قائم، لأن وجودها "شرعي"، بينما الوجود الإسرائيلي غير شرعي. وترافق العمل السياسي مع تصعيد ميداني عبر استهداف القوّات الإسرائيلية والقوّات المتعدّدة الجنسيات، تفجير مقر المارينز في تشرين الأول/اكتوبر1983، وإسقاط طائرتين أميركيتين وأسر الطيار الأميركي في كانون الأول/ديسمبر 1983.

أدّت هذه التطوّرات إلى تدهور الوضع الأمني في بيروت، وانسحاب القوّات المتعدّدة الجنسيات في شباط/ فبراير 1984، ما جعل الاتفاق "يحتضر ويلفظ أنفاسه الأخيرة".

الانقلاب في المشهد

في 5 آذار 1984، اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً رسمياً بإلغاء اتفاق 17 أيار واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن. شكّل هذا القرار انتصاراً استراتيجياً في الرواية السورية، أعاد لسوريا زمام المبادرة في لبنان، وفتح الباب أمام مرحلة سياسية جديدة. وبعد شهر واحد، استقبل الرئيس الأسد الرئيس الجميل في دمشق، في مؤشر إلى انتقال العلاقة إلى مرحلة مختلفة.

ما بعد "الاتفاق"

أدّى سقوط الاتفاق إلى إطلاق مؤتمر لوزان، بالإضافة الى تشكيل حكومة برئاسة رشيد كرامي، وإعادة خلط الأوراق الداخلية والإقليمية. وبحسب الشرع، لم يكن إسقاط الاتفاق حدثاً معزولاً، بل نقطة تحوّل أعادت رسم التوازنات في لبنان والمنطقة.

ماذا كان يريد الأسد من لبنان؟

تُظهر المذكرات أن أهداف الأسد من إسقاط الاتفاق كانت تتجاوز مجرد "الرفض" من خلال منع "الشرعنة" للمكاسب الإسرائيلية. كان الأسد مصمماً على ألا تحصل إسرائيل على أي مكاسب سياسية من اجتياح 1982، وقد أكّد لوزير الخارجية الأميركي جورج شولتز أن "على إسرائيل أن تخرج من لبنان دون أن تفرض شروطاً عليه".

اعتبرت سوريا أن أي اختراق إسرائيلي للبنان يشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي السوري و "مكشوفاً على المدى القريب"، لذلك أراد الأسد أن يبقى لبنان ضمن "الخيار العربي" وفي إطار التنسيق مع دمشق، لا مع تل أبيب بحسب الشرع.

سعى الأسد إلى تثبيت أن "الوجود السوري شرعي" ، مقابل اعتبار الوجود الإسرائيلي غير شرعي، ورفض مبدأ "الانسحاب المتزامن " الذي حاول شولتز فرضه. كان الهدف النهائي إلغاء الاتفاق لفتح الطريق أمام حكومة تكون فيها الكلمة العليا للقوى الحليفة لسوريا، بما يضمن بقاء لبنان في المدار الاستراتيجي السوري.

ميزان القوى والاستراتيجية

يذكر الشرع أن الأسد كان يعمل على نظرية "التوازن الاستراتيجي "مع إسرائيل، وكان يرى في اتفاق 17 أيار إخلالاً خطيراً بهذا التوازن لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة على حساب الدور السوري الإقليمي.

لم يكتفِ الأسد بالرفض السياسي، بل استخدم أوراق الضغط الميداني ودعم المعارضة اللبنانية، ولا سيما "جبهة الإنقاذ الوطني"، لتعقيد مهمّة السلطة اللبنانية في تنفيذ الاتفاق، ما أدى في النهاية إلى انهياره. يمكن نقد الموقف السوري بأنه فرض احتلالًا مباشرًا ووصاية مباشرة على القرار اللبناني الذي مُنع من محاولة استرداد أرضه بطريقته الخاصة. لكن، من منظور الأسد، كما يرويه الشرع، كان الاتفاق "فخاً" سيحوّل لبنان إلى قاعدة انطلاق ضد سوريا، وهو ما لم يكن ليسمح به.

في هذا الإطار، لا يظهر اتفاق 17 أيار كوثيقة دبلوماسية عادية، بل كساحة مواجهة شاملة بين مشروعين. الأوّل يسعى إلى تثبيت نتائج الاجتياح الإسرائيلي سياسياً، والثاني مشروع مقابل قرر إسقاط هذا المسار بكل الوسائل لحماية حضوره الاستراتيجي في لبنان والمنطقة.

نبيه بري

منذ اللحظة الأولى لتوقيع اتفاق 17 أيار 1983، وضع نبيه بري نفسه في موقع المواجهة المباشرة مع الاتفاق، ليس فقط كزعيم لحركة "أمل"، بل كأحد قادة المعارضة اللبنانية آنذاك التي رأت فيه مشروعًا لإخضاع لبنان سياسيًا وأمنيًا لإسرائيل. في الرواية التي ينقلها الصحافي نبيل هيثم في كتابه "أسكن هذا الكتاب"، يظهر بري مقتنعًا بأن الاتفاق "وُلد ميتًا"، وأنه لا يمكن أن يشكل أساسًا لاستقرار لبنان أو لاستعادة سيادته، بل سيقود إلى تعميق الانقسام الداخلي وربط مستقبل البلاد بالشروط الإسرائيلية والأميركية.

بعد الإعلان

يروي بري لهيثم أنه فور إعلان توقيع الاتفاق في 17 أيار، انتقل مباشرة إلى مقر حركة "أمل" في برج البراجنة، حيث عقد اجتماعات طارئة مع القيادة السياسية والتنفيذية للحركة لمواجهة ما اعتبره "مرحلة خطيرة" تهدد هوية لبنان السياسية وموقعه العربي. لم يتعامل مع الاتفاق كحدث دبلوماسي عابر، بل كمشروع كامل لإعادة صوغ التوازنات اللبنانية بالقوّة، ولذلك بادر إلى إطلاق حملة سياسية وشعبية ضده. وفي هذا السياق، كلّف القيادي عاكف حيدر بإعداد كتيب يشرح للرأي العام أسباب رفض الاتفاق، باعتباره "اتفاق إذعان وإذلال" يمس السيادة اللبنانية ويشرّع نوعًا من الوصاية الإسرائيلية على القرار اللبناني.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

في مقاربة بري، لم يكن الاعتراض تقنيًا أو مرتبطًا ببعض البنود فقط، بل انطلق من موقف عقائدي وسياسي حاسم. فقد كان يكرّر خلال المفاوضات التي جرت أن "التعامل مع إسرائيل حرام"، معتبرًا أن مجرّد الدخول في هذا المسار يشكل تنازلًا استراتيجيًا خطيرًا. ومن هنا جاء هجومه على حكومة شفيق الوزان، التي اتهمها بأنها تشكلت لتمرير الاتفاق وليس لتمثيل اللبنانيين، واصفًا إياها بأنها "حكومة أوزان وليست وزانية". كذلك رفض استخدام الجيش اللبناني أداة لفرض الاتفاق بالقوّة، معتبراً أن الجيش يجب أن يكون جيشًا وطنيًا يحمي اللبنانيين لا "عصا بيد السلطة" لفرض مشروع سياسي بالقوّة العسكرية.

بين السلطة والمعارضة

وفي روايته لتلك المرحلة، يربط بري بين الاتفاق وبين ما يسميه "نهج الهيمنة" الذي ساد بعد انتخاب الرئيس أمين الجميل. فهو يعتبر أن العهد بدأ بمحاولات حوار وانفتاح، لكنه سرعان ما انتقل إلى خيار الإقصاء السياسي والضغط الأمني، بخاصة بعد تشكيل حكومة شفيق الوزان في تشرين الأول 1982. ويتحدث عن مداهمات واعتقالات وضغوط مورست في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية لإخضاع المعارضين وإجبارهم على القبول بالأمر الواقع، معتبرًا أن السلطة حاولت فرض الاتفاق بالقوة تحت غطاء الدعم الأميركي.

في المقابل، كانت المعارضة تتوسع تدريجيًا. ورغم أن بري لم ينضم بدايةً بشكل رسمي إلى "جبهة الإنقاذ الوطني"، فإنه كان ينسّق بالكامل مع أركانها، أي سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط، معتبراً أن المواجهة مع اتفاق 17 أيار تحتاج إلى جبهة سياسية ووطنية واسعة. كما يروي أن لقاءاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد عززت هذا التوجه، إذ كان مقتنعًا بأن إسقاط الاتفاق يتطلب تنسيقًا لبنانيًا-سوريًا كاملًا، وأن المصلحة اللبنانية لا تنفصل عن الموقف السوري الرافض لتحويل لبنان إلى ساحة نفوذ إسرائيلي.

في جنيف

ومع تصاعد الأزمة، أصبح مؤتمر جنيف للحوار الوطني في تشرين الأول 1983 محطة أساسية في معركة إسقاط الاتفاق. هناك، قدّم بري مرافعة سياسية ضد 17" أيار". رفض فكرة " تجميد" الاتفاق التي طرحها بعض أركان السلطة، واعتبر أن بقاءه مجمدًا أخطر من إلغائه، لأن الولايات المتحدة ستواصل التعامل معه كأساس للحلّ ولن تضغط فعليًا على إسرائيل للانسحاب. كما رأى أن الاتفاق يحمل في داخله مشروع تفكيك للنسيج اللبناني، خصوصًا في الجنوب، عبر تشجيع "جيش لبنان الجنوبي" ومحاولة خلق وقائع طائفية ومناطقية جديدة تحت المظلة الإسرائيلية.

الرهان على واشنطن

في المقابل، كان الرئيس أمين الجميل لا يزال يراهن على الدعم الأميركي، ويعتبر الاتفاق ورقة ضرورية لضمان الانسحاب الإسرائيلي واستعادة سلطة الدولة. وقد حظي الاتفاق فعلًا بدعم مباشر من إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، فيما وصفه وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز بأنه خطوة شجاعة نحو السلام والاستقرار. كما وعدت واشنطن بتقديم مساعدات عسكرية واسعة للجيش اللبناني لتعزيز سلطته على الأرض.

النهايات

لكن، بحسب رواية بري، فإن الرهان على واشنطن سقط تدريجيًا مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصاعد المواجهات الداخلية، خصوصًا بعد اندلاع "حرب الجبل" وتفاقم الانقسام الداخلي. وهنا، يعتبر أن "انتفاضة 6 شباط 1984" شكّلت اللحظة الحاسمة في إسقاط مشروع 17 أيار. فالانتفاضة التي قادتها حركة "أمل" في بيروت الغربية والضاحية، وأدت إلى انهيار سلطة الدولة في تلك المناطق والتحاق اللواء السادس من الجيش بالانتفاضة.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

بين الذاكرة والحاضر ومصير العلاقة بين لبنان وإسرائيل

تكشف العودة إلى مذكّرات وروايات أمين الجميل، جورج شولتز، موريس درايبر، ديفيد كيمحي، فاروق الشرع ونبيه بري أن اتفاق 17 أيار لم يكن مجرّد محاولة لبنانية-إسرائيلية لإنهاء حالة الحرب، بل كان لحظة اصطدام كبرى بين تصوّرات متناقضة للبنان والمنطقة والدولة والسيادة. فكلّ طرف قرأ الاتفاق من زاوية مختلفة بالكامل: الجميل رآه محاولة لاستعادة الدولة وإنهاء الاحتلالات، شولتز اعتبره مشروعاً لإعادة تنظيم الشرق الأوسط ضمن التوازن الأميركي، كيمحي رآه فرصة لتحويل الإنجاز العسكري الإسرائيلي إلى واقع جديد، بينما نظر إليه الأسد وبري كتهديد استراتيجي يهدف إلى إخراج لبنان من محيط سوريا وربطه أمنياً بإسرائيل. وبين هذه السرديّات المتناقضة، ضاع لبنان نفسه، وتحوّل الاتفاق إلى ساحة حرب داخلية وإقليمية ودولية في آن واحد.

لكن القيمة الأهمّ لهذه المذكرات والروايات لا تكمن فقط في إعادة رواية الماضي، بل في أنها تكشف البنية العميقة للأزمة اللبنانية التي لا تزال حاضرة حتى اليوم. فالمشكلة التي أسقطت اتفاق 17 أيار لم تكن تقنية أو قانونية فقط، بل كانت مرتبطة بسؤال أساسي لم يُحسم حتى الآن: من يملك القرار الاستراتيجي في لبنان؟ وهل تستطيع الدولة اللبنانية أن تدخل أي مسار تفاوضي أو أمني أو سيادي فيما القرار الداخلي موزّع بين الشرعية واللاشرعية ومُرتهن لتوازنات إقليمية؟ هنا تحديداً تظهر راهنية العودة إلى تلك المرحلة، لأن لبنان يدخل اليوم مرّة جديدة مسار مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وسط أسئلة تشبه إلى حدّ بعيد أسئلة عام 1983، وإن اختلفت التوازنات والظروف والأدوات والأسماء.

تكشف المذكرات أيضاً مفارقة أساسية: جميع الأطراف تقريباً تحدثت باسم "السيادة اللبنانية"، لكن كلّ طرف كان يقصد سيادة مختلفة. بالنسبة إلى الجميل، كانت السيادة تعني استعادة الدولة قرارها وإنهاء الاحتلالات كافة وهذا الأقرب الى التعريف العلمي. بالنسبة إلى سوريا، كانت تعني منع إسرائيل من تحويل لبنان إلى منصة ضد دمشق، بل تريده منصة تابعة لها. أما إسرائيل، فكانت ترى أن أمنها القومي يبرّر إعادة صوغ الواقع اللبناني بما يمنع أي تهديد مستقبلي من الجنوب. وبين هذه الرؤى، بدا لبنان كأنّه مساحة تتصارع فوقها المشاريع أكثر مما هو دولة قادرة على فرض مشروعها الخاص.

وهذه النقطة بالذات تفرض نفسها بقوّة على المشهد الحالي. فالمفاوضات الجديدة بين لبنان وإسرائيل لا تجرى في فراغ، بل تأتي بعد حرب مدمّرة دخلها "حزب الله" "إسنادًا لغزة" في البداية و"إسنادًا لإيران وثأرًا للخامنئي" من بعدها، ووسط انهيار اقتصادي ومؤسساتي، وفي ظل نقاش لبناني داخلي عميق حول دور الدولة والقرار السياديّ. وكما في الثمانينات، يظهر بداية مراحل التفاوض اليوم وكأنه يتجاوز البعد التقني أو الحدوديّ ليطرح سؤال هوية لبنان الاستراتيجية: هل يريد لبنان أن يتحوّل إلى دولة طبيعية تحتكر السلاح وقرار الحرب والسلم، أم يبقى ساحة مفتوحة لصراعات المحاور الإقليمية ولا سيما حروب إسرائيل وايران؟.

ومن أبرز الدروس التي تكشفها مذكرات شولتز ودرايبر وكيمحي أن أي اتفاق لا يمكن أن ينجح إذا بُني على فرضيات غير واقعية. ففي عام 1983 افترض الأميركيون والإسرائيليون أن النصوص القانونية والترتيبات الأمنية تكفي لصناعة الاستقرار، بينما كانت الدولة اللبنانية عملياً عاجزة عن فرض سلطتها. ولذلك سقط الاتفاق لأن سوريا وحلفاءها في الداخل ومعهم جزء من البيئة

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

اللبنانيـة نفسـها لم يريدوا احتضانـه فـي تحدٍ مبـاشر للحكومـة اللبنانية. وهذا الدرس يبدو حـاضراً اليوم أيضـاً: فنجـاح أي مسـار تفاوضـي جديد لن يرتبط فـقط بمـا يُكتب علـى الورق، بل بـقدرة الدولـة علـى تثبيتـه انطلاقًـا من بسط السيـادة علـى الأرض، ومنـع أي تحرّكات ميدانيـة معاديـة لقراراتهـا، وبذلك تكون الدولـة دخـلت فـي مرحلـة إعـادة تـعريف دور لبنـان فـي المنطقـة كدولـة مسؤولـة بـالحدّ الأدنـى عن الـقرار الإستراتيجـي والأمن معًـا.

فـي المقـابل، تكشف مذكرات الشرع و روايـة بري أن رفض اتفـاق 17 أيـار لم يكن مجّرد اعتراض علـى بـعض البنود، بل كان رفضـاً لـفكرة إعـادة تشكيل لبنـان فـي ميزان ليس لمصلحـة فريقهمـا سياسيًـا. من هذه الـفكرة رأينـا أن إسـقاط الاتفـاق لم يؤدِّ لاحقـاً إلـى بنـاء دولـة لبنانيـة قويّـة ومستقلّـة، بل فتـح البـاب أمـام مرحلـة طويلـة من الاحتلال السوري، ثم أمـام صـعود "حزب الله" وواقـع السلاح غير الشرعـي والمحـاور الإقليميـة.

أمـا إسرائيل نفسـها، كمـا تـعكس مذكرات كيمحـي، فـقد اكتشـفت حدود الـقوّة العسكريـة فـي لبنـان. فهـي نجحت عسكريـاً فـي الوصول إلـى بيروت وإخراج منظمـة التحرير الفلسطينيـة، لكنهـا فشـلت فـي تحويل هذا الإنجـاز إلـى جوّ مستـقر يخدم مصالحهـا. وهذا أيضـاً يحمل دلالـة عميقـة إلـى المرحلـة الحاليـة، فـالحروب قد تـغيّر موازين الـقوى، لكنهـا لا تنتـج وحدهـا حـلولاً قابلـة للحيـاة، خصوصـاً فـي بلد معـقّد مثل لبنـان.

وفـي هذا المعنـى، تبدو الـعودة إلـى تجربـة 17 أيـار اليوم أكثر من مجرّد نبش فـي الذاكرة. إنهـا محاولـة لفـهم كيف تتحوّل المفاوضـات فـي لبنـان دائمـاً إلـى مرآة لأزمتـه الداخليـة العميقـة. فلبنـان لا يتفـاوض فـقط مـع إسرائيل، بل يتفـاوض أيضـاً مـع نفسـه، مـع موقعـه، ومـع سؤال الدولـة الذي لم يُحسم منذ تأسيسـه.

ولـهذا، فـإن أخطر مـا يمكن أن يواجـه أي مسـار تفاوضـي جديد ليس فـقط الرفض الخارجـي أو التعـقيدات الإقليميـة، بل تكرار الوهم الـقديم نفسـه، وهو فـي الاعتقـاد أن لبنـان يمكن إنقـاذه عبر تسويـة خارجيـة قبل أن تحسم الدولـة قرارهـا فـي ضبط الداخل وتوسيـع حدود سيادتهـا الـى أقصـى صلاحياتهـا، باحتكارهـا الـعنف واعـادة قرارهـا الاستراتيجـي فـي النصوص، وقد نجحت فـي ذلك، من خلال الـقرارات الحكوميـة فـي 5 و 7 آب /أغسطس 2025 و 2 آذار 2026، ويبقـى أمامهـا الميدان عبر سحب كل سلاح غير شرعـي. فالتاريـخ الذي تكشـفه هذه المذكرات يـقول بوضوح إن الاتفاقـات قد تُوقَّـع علـى الورق، لكن مصيرهـا الحقيقـي يُحسم دائمـاً داخل البنيـة اللبنانيـة نفسـها، وفـي قدرة المؤتمنين علـى الـقرار الوطنـي علـى إنتـاج دولـة فعليـة تـفرض مصلحـة لبنـان لإخراج لبنـان من منطـق السـاحة التـي تحتضن كل مشـاريع الحروب والصراعـات.

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

اتفاق 17 أيار: بعض ما كُتب وقيل عن مفاوضات واتفاق "لبنان وإسرائيل" عام 1983 | لوسيان شهوان

Annahar Research & Creativity